

اقتصاد

فوق الطاولة

مساهماتنا «القيمة»
في الحرب علينا!

علي هاشم

أن يصوغ رئيس اتحاد غرف الصناعة دعوة لرجال الأعمال «اللاجئين» يستحثهم فيها العودة بعدما لمسه من جدية حكومية لإصدار المراسيم والقرارات التي طالب بها من أجلهم، فهذا لا أقل من انقلاب حقيقي في علاقته المهنية بالحكومة، وما حفلت به، لقرابة أربع سنوات خلت، من رسائل منكاكفة على خلفية التجاهل المديد لمطالباته بدعم القطاع الصناعي.

طوح الرجل مفردات رسائله متكئاً على حقيبة وعود حملها معه من اللقاء الأخير لرئيس مجلس الوزراء مع اتحادات المنتجين والتجار. حقيبة يعكس ما بداخلها إدراكاً حكومياً بأن النهوض بالإنتاج يتطلب سلسلة الدعم الكاملة، وأن تجاهل أي من حلقاتها، إنما يحاكي استثماراً في ثقب أسود سيبتلع أهدافها، ورغم نياتها البادية لنزع الأمر، فثمة مخاوف جدية من تمسكها بـ«الروحية التسييسية» التي ورثتها عن سالفاتها لدى الانتقال من الشعارات إلى الواقع.

في سلسلة الدعم - التي لا غنى عنها - لإحياء طاقاتنا الإنتاجية الصناعية المتاحة، تبرز حلقة الحماية «الموضعية» التي يتوقع أن يتسبب استمرار الحكومة بوهب أذنيها للتجار وإقامة الاعتبار لرواهم المغلفة بمصلحة المواطن، في استبعادها من جملة إجراءاتها الموعودة، وكذا الأمر في بعض حوامل الطاقة التي يصل منها للمنشآت ١٠٪ من حاجتها على الرغم من إعلان الصناعيين - مراراً - استعدادهم لدفع ثمنها محرراً، ومع النية المعلنّة بزيادتها، فلا يبدو أنها ستجاوز ٢٥٪ من الاحتياجات وفق ما قال نقل عن مدير المناطق الصناعية!

في حلقتي التمويل المصرفي والرسوم الجمركية ليس الأمر بأقل تقسيماً، فرغم حيويتهما للإنتاج، فلا يزالان محل تمييز واضح لمصلحة التجار خلافاً للمنتجين، وأمثلة ذلك كثيرة، لا بل أن «فقايع» بعضها تثير التساؤل، كترعرع التهريب ومؤونة التصدير وتهدد قطعه وغير ذلك.. وليس أخراً، حلقة إجازات استيراد المواد الأولية، التي رغم نموها بحيدود ٢٢٪ خلال الأشهر الأخيرة، إلا أنه يصعب فهم الإحجام عن إطلاقها إلى أقصى حاجة الصناعيين، ولو تطلب الأمر آلية رقابية على سيرورتها!

وما دامت الحكومة متمسكة بروحية التقنين هذه، فعليها التيقن بأنها ستحصد تقنياً موازياً في السلع المنتجة محلياً لمصلحة المستوردة، ومثله في الصادرات والتشغيل والعيشة، والأخطر، تقنيناً في قدرة المصرف المركزي على تنوع أدواته الموازنة الاقتصاد، وفي المحصلة، تعظيم الزمن اللازم لمغادرة حفرتنا العميقة المهددة بمزيد من التعمق، تبعاً لتوقعات البنك الدولي حول أسعار السلع الأساسية هذا العام!

في الأسواق، ثمة الأسعار فقط، أما القيمة فلن تولد سوى في مطارح الإنتاج، وما كل «سلعة / قيمة» كان لها أن تنتج قبل أن يمنعها «التقسيط» عن ذلك، سوى مساهمتنا العفوية في الحرب على أنفسنا!!

وإذا ما برهننت الحكومة صدق إيمانها بهذا الناموس الاقتصادي، فثمة فرصة كبيرة لدفع الإنتاج إلى مدياته الممكنة، وعندها فلن نحتاج إلى إشعال أصابعنا إغراء لرجال الأعمال «اللاجئين» بالعودة، ولا لتسجيع رئيس الصناعيين على «تطريش» رسائل الوصل لهم.

عبد الهادي شباط

لم يشأ وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي خلال لقائه أمس مع الصحافة أن يكون رسمياً، فبدأ حديثه عن عدد من الملفات والتحقيقات المنشورة في وسائل الإعلام، وشرع باستكمال بعض المعلومات الناقصة بما لديه من معلومات.

وخلال جو الدردشة الذي سبق الحديث عن المؤسسة السورية للتجارة، والتي كانت موضوع اللقاء، صرح الغربي بأنه بعد تعميم رقم هاتفه الجوال، أصبح يتلقى نحو ٢٥٠٠ رسالة يومياً على «الواتس أب» من المواطنين، وبمعدل ٢٠٠ رسالة تقريباً لكل محافظة، مبيناً أن هذا الكم من الرسائل يتم معالجته والإطلاع عليه والتعامل معه بجدية، وأن هذا الكم من الرسائل وفر له سبباً من المعلومات التي لم تستطع أجهزة الرقابة توفيرها، وأنه بات يسبق مديره في معرفة حالات التابع والتجاوز وكثيراً ما يتصل بمديري التموين في المحافظات لاطلاعهم وتوجيههم بحالات غش أو تلاعب لمعالجتها وتصحيحها فوراً، ورغم أن حجم العمل الذي يضطلع به واسع إلا أنه يتحدث عبر الاتصالات المختلفة أيضاً مع مواطنين لمدة تصل لأربع ساعات يومياً.

ولم يخف الوزير أن جزءاً من هذه الاتصالات تكون يهدف للتوظيف وطالب لفرص العمل، ورأى الوزير هذا الإهتمام بالتواصل مع المواطنين مباشرة سببه الحالة المعيشية القاسية لدى المواطن والغلاء الذي يعانيه.

مضاعفة التدخل الإيجابي

أوضح الوزير الغربي لـ«الوطن» أن المؤسسة السورية للتجارة ستوسع حصتها السوقية إلى نحو ٢٥٪ في السوق المحلية، علماً أن حصة مؤسسات التدخل الإيجابي الثلاث سابقاً كما كان يؤكد القاضون عليها لم تكن تتجاوز ٥٪. ومن ثم الحديث هنا عن زيادة بمقداره ٥ أضعاف للحصة السوقية للمؤسسة الجديدة.

وعن اختيار الإدارات الجديدة ومدى كفاءتها لقيادة المؤسسة الجديدة أكد أنه تم اختيار الإدارات بعناية ودراسة وأنه سيتم الاستعانة بالخبرات من القطاع الخاص من حملة الشهادات التخصصية. مؤكداً أنه سيتم إنجاز النظام الداخلي الجديد للسورية للتجارة خلال شهر.

من هدد الوزير؟ وماذا؟

وكشف الغربي خلال لقاء أمس أنه تعرض لتهديدات مباشرة بسبب اقترابه من معالجة عدد من ملفات الفساد الكبيرة.

وبالعودة لوضع السورية للتجارة اعتبر أن مسألة الدمج وإعادة الهيكلة لقطاع التدخل الإيجابي هو بمنزلة الخروج من المستنقع وأن حالة التدخل الإيجابي كان يحتاج لقرارات قوية لتصحيحه ووضع على السكة الصحيحة حيث كانت البداية مع إعادة عمل كل مؤسسة في التدخل الإيجابي للعودة بالعمل وفق مرسوم إحدائها ثم صدور مرسوم الدمج مؤخرًا. وعن مشهد من حالة الترهل والفساد الذي كان يعترى مؤسسات التدخل الإيجابي بين أن حجم الديون على هذه المؤسسات تجاوز ٤٠ مليار ليرة، وعلى سبيل المثال خسائر مؤسسة الخزن

والتسويق تجاوزت ٢٣ مليار ليرة في عام ٢٠١٦، كما وقعت نحو ١,٥ مليار ليرة شيكات بلا رصيد، مؤكداً أن الحديث عن أي مؤسسة هو ليس حديثاً شخصياً.

عرقلة الدمج

كشف الوزير الغربي عن وجود محاولات سابقة من قبل البعض لعرقلة صدور مرسوم الدمج الذي أنتج المؤسسة السورية للتجارة، ووضع العصي في عجلات مشروع الهيكلة، من خلال ما أشاعوه بين الأوساط العامة، عن سلبيات الدمج، مؤكداً أن الحديث عن هذه الحالات والتجاوزات هو حديث مؤسستي وليس شخصياً، للغاية منه تقويم العمل وخدمة المواطن وخاصة أن العديد من إدارات هذه المؤسسات جاءت متأخرة وعلى واقع سيئ وربما فاسد، ومنهم المدير العام للخزن، وكان قرار الهيكلة والدمج الذي تأخر لمدة ٥ أشهر، بمنزلة إنقاذ لهذه الإدارات من مستنقع الترهل والفساد الذي تعانيه مؤسساتهم.

وأيضاً في مؤسسة الخزن والتسويق اعتبر الوزير أن المؤسسة ليس لديها موازنات حسابية منذ عام ٢٠٠٨ ولم تهتم بعملها الأساسي في تسويق المحاصيل الاستراتيجية خاصة التفاح والحمضيات.

تجاوزات مؤسسات دمجت

تطرق الوزير الغربي إلى ملف مادة السكر في مؤسسة الخزن والتسويق، مبيناً أن هذا الملف يشوبه الكثير من التجاوزات، التي تعود إلى العام ٢٠١٢.

مشيراً إلى أن مؤسسات التدخل الإيجابي كانت تبني السكر بأسعار متناقضة ولا يوجد تنسيق مشترك بينها، وأن كل التجارب العالمية لنجاح المؤسسات والشركات ذاهبة باتجاه الاستحواذ والاندماج وشراء الشركات الصغيرة للوصول إلى شركات عملاقة قادرة على فرض وجودها في السوق، وهو ما تسعى إليه السورية للتجارة في السوق المحلي، فهي تسعى لتكون التاجر الأكبر والأقوى في السوق ولديها العديد من المعطيات ونسبها الوزير عن تفعيل عمل مؤسسات الدولة وترحافا من الروتين والبيروقراطية؛ لماذا لا تكون بعض مؤسساتنا مثل (عمران) وكيلا لعشرات الشركات العالمية وخاصة الصين المتميزة بانخفاض أسعارها؟ ولماذا يكون التاجر في السوق أكثر جدارة من



التي أصبحت بذمة المؤسسة حالياً والتي قدرها ٤٠٠ مليار ليرة سيتم تسديدها والانتهاؤها منها خلال عام واحد ومع نهاية عام ٢٠١٧ ستكون مسددة، حيث تستعمل المؤسسة على وضع أفضل دراسات الجدوى في الاستثمار والعمل وتحقيق الربحية التي كانت الغائبة بسبب سوء الإدارات السابقة للعديد من مشاريع وصلات هذه المؤسسات، إضافة إلى تدوير المخازين التي تمتلكها المؤسسة، منوهاً بأن رئيس الحكومة كان يتابع عملية هيكلة قطاع التدخل الإيجابي بشكل شبه يومي للإسراع في تنفيذها.

ولخص الوزير مفهوم التدخل الإيجابي بأنه الوصول إلى أفضل سعر منافس للواد والسلع في السوق المحلية.

كما اعتبر أن إغلاق المنافذ البرية كان سبباً مباشراً لوجود كساد للعديد من المحاصيل والإنتاج المحلي وأن الوزارة عملت على كسر بعض هذه الحالات وصدرت عشرات الآلاف من أطنان التفاح والحمضيات، معتبراً أن الحملة الوطنية التي نفذتها الوزارة العام السابق تعتبر تجربة شبه ناجحة يمكن تطويرها لتسويق المحاصيل المحلية.

الغربي يتحدى

بين الغربي أن الوزارة لن تقف مكتوفة الأيدي بسبب عناوين حماية المنتج المحلي وإنما ستجته للاستيراد وتأمين ما يحتاجه السوق في حال فشلت الصناعة المحلية عن تخفيض أسعارها والبحث عن بدائل لتحقيق ذلك وخاصة أن أسعار العديد من السوق المحلية تجاوزت الأسعار العالمية وخاصة الألبسة حيث يصل سعر القميص ١٦ ألف ليرة بينما لا يتجاوز ١٠ يورو في العديد من الدول الأوروبية.

وأوضح الوزير أن مرسوم مؤسسة السورية للتجارة تحدث عن التنسيق مع وزارة الخارجية وليس مع مؤسسة التجارة الخارجية وبالتالي المؤسسة ليست ملزمة بالاستيراد عبر التجارة الخارجية.

وتساءل الوزير عن تفعيل عمل مؤسسات الدولة وترحافا من الروتين والبيروقراطية؛ لماذا لا تكون بعض مؤسساتنا مثل (عمران) وكيلا لعشرات الشركات العالمية وخاصة الصين المتميزة بانخفاض أسعارها؟ ولماذا يكون التاجر في السوق أكثر جدارة من

٢٣ مليار ليرة خسارة المؤسسة في ٢٠١٦ ووقعت شيكات بلا رصيد بقيمة ١,٥ مليار ليرة

وزير التموين يكشف عورات «الخزن والتسويق»..
ويعلن: تعرضت للتهديد المباشر بسبب ملفات فساد كبيرة

الغربي لـ«الوطن»: حصة السورية للتجارة ستصل إلى ٢٥٪ من السوق المحلية سيتم

الاستعانة بخبرات إدارية من القطاع الخاص

٤٠ ملياراً ديون على مؤسسة التدخل الإيجابي أصبحت بذمة «السورية» لتجارة وتسديدها خلال عام

سعر القميص في أسواقنا أعلى من أوروبا

نقيب الصاعغة يحذر: أي قطعة ذهب بلا ختم تصدر ويغرم الصائغ بخمسة ملايين ليرة

الوطن

بين نقيب الصاعغة غسان جزماتي أن السبب الرئيسي في تفاوت سعر غرام الذهب يومياً يعود إلى تقلبات أسعار البورصة الذهبية عالمياً، حيث كانت سجلت ١١٥١ دولاراً مع بداية شهر كانون الثاني الحالي، ويوم أمس سجلت ١١٩٢ دولاراً، ولذلك تراوح غرام الذهب في السوق المحلية ليعيار ٢١ بين ١٧ ألف ليرة سورية و١٧٩٠٠ ليرة سورية، في ظل استقرار سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح جزماتي أن التسعير يوم أمس تم على أساس دولار وسطي بـ٥١٧ ليرة سورية، حيث سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعراً بـ١٧٦٠ ليرة سورية، وكانت الليرة الذهبية السورية بسعر ١٤٨ ألف ليرة سورية، والأونصة الذهبية السورية

٦٤١ ألف ليرة سورية، مضيفاً: إن هناك انخفاضاً في حركة المبيع لحدود واحد كيلو غرام يومياً، وذلك بسبب تأثير الظروف الجوية الحالية، حيث تقلل الناس من حركتها في الأسواق بسبب انخفاض درجات الحرارة. ولفت جزماتي إلى أن عمليات الدمج ضمن الجمعية تتم بشكل طبيعي بعد تعديل الأسعار لتتوافق مع الاتفاق الأخير حول رسم الإنفاق الاستثنائي، حيث تتراوح الأجور بين ٣٠٠ ليرة سورية للمباريم والبطن والجدل، على حين أصبحت أجرة الأونصة الذهبية السورية ٨٥٠٠ ليرة سورية، والليرة الذهبية السورية والإنكليزية بـ٣٥٠٠ ليرة سورية، وأي بضاعة يتم ضبطها في الأسواق من دون ختم تصدر البضاعة ويعرض صاحبها للمسؤولية ودفع غرامة تصل إلى ٥ ملايين ليرة سورية.

المدير التنفيذي لبورصة دمشق لـ«الوطن»:

٦ آلاف مستثمر في سيريتل والشركة بدأت دراسة سعر السهم



الأمر الذي أدى إلى رفع الطلب على الأسهم وانعكس إيجاباً في حجوزات وقيم التداولات وتوقع قاسم أن يستمر مؤشر بورصة دمشق في الصعود خلال شهر شباط القادم، بالتوازي مع اقتراب صدور الإفصاحات حول نتائج أعمال الشركات المدرجة، حيث يكون الحد الأقصى لتسليم الإفصاحات هو يوم ٢/١٥ القادم، ومع التوقعات بأن تحقق الشركات الأرباح فإن حجوزات وقيم المؤشر ستتأثر صعوداً.

وعما يتعلق بإدراج شركة سيريتل أشار قاسم إلى أن السوق ما زالت بانتظار رد الهيئة الناظمة للاتصالات، كما بدأت شركة سيريتل مؤخرًا بالعمل على الدراسة السعرية للسهم، مع العلم أن عدد المساهمين في شركة سيريتل هو ٦ آلاف مساهم ومن ثم عند إدراج الشركة ستضمون إلى عدد المساهمين الموجودين حالياً في بورصة دمشق ويبلغ عددهم ٥٠ ألف مساهم.

وعن ذلك أوضح المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم في تصريح لـ«الوطن» أن استقرار مؤشرات بورصة دمشق بالمصعود للحدود العليا يومياً وبحجوزات تداول ممتازة يعود لاستمرار رغبة المستثمرين بالعودة للاستثمار في الأسهم مع استمرار الاستقرار النسبي لسعر الصرف، وهو